



دعت المؤتمرات الى الاستفادة من أخطائه السابقة

منظمات تحذر من عودة الديمقراطية 20 عاماً للوراء

ما لم تستوعبه أحزاب المشترك

أسامه الشرعي

تظل الشفافية والمصادقية والوضوح هي العنوان العريض والبرزق لقيادتنا السياسية الحكيمة بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي أرسى لهذا المبدأ الدولة وكذا معالم والمهام خاصة ما يتعلق منها بتصريف أعمال الدولة وكذا معالجة أي اختلالات أو مشاكل أو مظاهر ضعف إن وجدت هنا أو هناك، وهي المسؤولية والتوجه التي نجدها حاضرة دائما في فكر فخامة الرئيس سواء في خطابه أو عبر توجيهاته المباشرة لمسؤولي الدولة بقيادة مختلف مرافق ومؤسسات الدولة.

وانطلاقاً من هذا التوجه نجد أن قيادتنا قد تعاملت مع قضايا الوطن المختلفة انطلاقاً من مبدأ الشفافية والصرامة والوضوح فعلى المستوى الاقتصادي - على سبيل المثال - نجدها تعلن مواطني الاختلالات والتجاوزات والإخفاقات على اعتبار أن ذلك يمثل الخطوة الأولى الصحيحة لتقوية الاقتصاد ومعالجة أي اختلالات في بعض جوانبه، لذلك فلا غرابة أن نجد موضوع الفساد أحد أبرز العناوين السليبية على اقتصادنا الوطني لذلك بدأت الخطوات العملية والجادة المواجهة لخطوط الفساد من خلال العديد من الإجراءات المهمة وفي مقدمتها إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وبصلاحيات تمكنها من أداء مهامها دون معوقات فضلاً عن الإجراءات الأخرى والتي بدأت تؤتي ثمارها من خلال العديد من النتائج والمؤشرات بتضييق الخناق على الفساد في هذه المرحلة وعلى طريق استئصاله والقضاء عليه بصورة كاملة.

وعلى المستوى السياسي وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن توجيهات القيادة السياسية مثله في فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام انطلاقاً من مسؤوليته الوطنية والتاريخية كحزب حاكم وصاحب أغلبية في البرلمان فضلاً عن دوره كمنظّم وطني رائد - فإن تلك التوجيهات تنطلق دائماً وأمام أي قضايا وطنية من مبدأ الوضوح والشفافية وعدم التفرغ بالحلول والمعالجات وإنما بإشراك كافة الوافق الطيف السياسي وفي مقدمتها أحزاب المشترك من خلال تقديمه لنهج الحوار كوسيلة حضارية لتجاوز أي خلافات أو تباينات بين أطراف العملية السياسية، وأيضاً كاسلوب لتطوير العملية الديمقراطية وإجراء أي تعديلات دستورية لتحقيق ذلك الهدف، لكن ظلت أحزاب اللقاء المشترك تراوغ وتسويف وتجنح إلى استغلال تلك التوجيهات واستغلال عملية الحوار في غير وجهته الصحيحة بل الإلتزام السياسي رغم علمها وإدراكها أن المؤتمر الشعبي العام بمقدوره وديمقراطياً أن يفضي منفرداً بأغلبية البرلمان في تمرير ما يريد من تعديلات دستورية أو تشريعية، لكنه ظل على الدوام والتزاماً منه بتلك الشفافية والوضوح يقدم الحلول والرؤى السياسية التي معالجات ولكن مع التأكيد على توسيع دائرة المشاركة السياسية في ذلك خاصة مع أحزاب اللقاء المشترك المعارضة.

أيضاً على سبيل المثال فخصية ما يسمى بالحراك تؤكد على أن القضية ترجع لأسباب واختلالات عدة خاصة في الجوانب الاقتصادية والتنموية وغيرها، لكن أطراف غير وطنية وغير مسؤولة لا تريد لهذا الوطن الاستقرار والبناء والتطور وهي تتجنح بتلك القضية إلى تجاوزات خطيرة للخطوط الحمراء عندما يستغلها بعض ضعفاءها وعضواتها لرفع من خلالها شعارات ودعوات انفصالية ترضيها بالتأييد والضرورة قيادتنا السياسية والحكومة ومعهم كل شرائح الشعب والخصلة لخدمة وطنها ولا تفعل حتى مجرد النقاش أو التفكير بعودة الوطن إلى عصور الغلظة والتسطير والتشتت الذي مضى إلى غير رجعة.

وعلى هذا النهج من الشفافية والوضوح تستطيع أن تفهم ذلك على كل قضايانا الوطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية وغيرها، فيما يخص مدينة الضالع هي أسوة بمعاصم المحافظات وغيره من الوضع القائم من المشاكل ولا تستثنى من الأخطاء لذلك إن كل ما جاء في الصحيفة ليس مديراً للمنطقة أو المنظمة وإنما يتم عبر التحكم الوطني في صنعاء، ولا تعلم من أين هذه المعلومات - إن مشاكل الأخطاء على مستوى الجمهورية، وتم الحق بالاصلاح بالتحكم الوطني وتقبلوا خالص التقدير.

في البداية يؤكد الاستاذ كمال عمده الله شجاع الدين - أمين عام منظمة مناهضة الاستقواء بالخارج (مناخ) - أهمية ٢٧ من أبريل كحدث وطني مهم شكل علامة بارزة في تاريخ اليمن، إذ تم فيه إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية وهي إحدى نماذج إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

لاقباً إلى أن هذه المناسبة اليوم وفي ظل الظروف التي تمر بها بلادنا تعتبر دعوة صريحة لكافة القوى السياسية لاستشعار مسؤولياتها تجاه الوطن والوقوف إلى جانب كل ما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

وعداً أمين عام المنظمة الأحزاب التي على الساحة وبالذات المؤتمر الشعبي العام التي المضي باتجاه إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م وعدم الالتفات إلى الأصوات الشاذة التي قد تدعو لأي تأجيل آخر.

وأشار إلى أنه مثل هكذا دعوات محاولة لإحباط العملية الديمقراطية في اليمن بشكل كامل وما حققته من خطوات. وقال: على المؤتمر الشعبي العام الاستفادة من خطئته السابق في توقيع اتفاق فبراير، كما أن عليه الإتراف أن الانتخابات والاحتكام لصناديق الاقتراع تعد الحل الوحيد لإخراج اليمن من الأزمات الموجودة وأيضاً التي قد تواجهه.

تراجع التجربة

من جانبه نوه الأخ ابراهيم مالك - رئيس التحالف الوطني لمنظمات المجتمع المدني - إلى أن المتابع للعملية الديمقراطية في اليمن منذ نشأتها في العام ١٩٩٠م وتجسيدها بإجراء أول انتخابات نيابية في ٢٧ أبريل ١٩٩٢م مروراً بالانتخابات التي تلحقها وما جرى من إقرار للتعددية السياسية، يجد أن الديمقراطية في اليمن أصبحت نموذجاً يحتذى به على مستوى المنطقة.

وقال: على الرغم من وجود بعض القصور في بعض الجوانب إلا أنها تعتبر نموذجاً ناجحاً مقارنة بالديمقراطية في الدول العربية، حيث أنها قد حظيت بتقدير الأسرة الدولية التي تابعت خطواتها بإعجاب.

مالك: الديمقراطية في بلادنا نموذجاً يحتذى به

استطلاع: نجيب علي



شجاع الدين: الظروف التي تمر بها بلادنا دعوة صريحة لكافة القوى السياسية لاستشعار مسؤولياتها

وأضاف: إن الأسرة الدولية باركت وأيدت النجاحات التي أحرزتها اليمن في مجال الديمقراطية على مدى ٢٠ عاماً، حيث وصف المراقبون الدوليين هذه التجربة بالرائدة على مستوى المنطقة.

وقال: نأمل أن تكون حقوق الشعب اليمني مرهونة بيد الأحزاب التي تفقد مصالحتها من خوض انتخاباتها هي تعلم مسبقاً أنها ستفشل فيها لعدم قدرتها على وضع برنامج

انتخابي تستطيع من خلاله إقناع الهيئة الناخبة.. لاقباً إلى أن منظمات المجتمع المدني في هذه المناسبة تتناشد القيادة السياسية بعدم مناقشة أي مقترح لأي تأجيل للانتخابات القادمة المزمع إجراؤها في ٢٧ أبريل ٢٠١١م..

كون الديمقراطية مصيرنا وكون الديمقراطية تجسدت في ظل أبدي منجز تاريخي وهو الوحدة اليمنية المباركة.

تناقض سياسي

ويوافقه الرأي الأخ علاو - رئيس رابطة العروة لحقوق الإنسان والهجرة - حيث قال: يفترض أن يأتي ٢٧ أبريل ٢٠١١م وجميع الأحزاب متوافقة على آلية إدارة الانتخابات والدخول في عملية الديمقراطية جديدة تعمل على تجديد نهج الممارسة الديمقراطية الذي اختارته اليمن كاسلوب لا يبدل عنه للتناقص السياسي فيما بين البرامج الانتخابية.

وأضاف: نأمل أن تكون جميع الأحزاب على قدر المسؤولية والمسئولية الذي يبرك ما وصلت إليه وما تتهدد اليمن من مخاطر داخلية وخارجية. مؤكداً أنه ليس أمام اليمنيين من خيار سوى الدخول في الانتخابات النيابية القادمة وذلك أن اردنا الاستمرار في النهج الديمقراطي لليمن والمحافظة على منجزاته الوطنية وفي مقدمتها الوحدة اليمنية التي قامت على أساس التناقص والديمقراطية.

علاو:

نأمل أن يكون الجميع عند مستوى ما يتهدد الوطن من أخطار

توقيت زمني

إلى ذلك أكدت الأخت رجاء المصعبي - رئيس مؤسسة تنمية حقوق الإنسان - على ضرورة عودة الأحزاب إلى الانتخابات، وقالت: تتمنى من كل من توسوس له نفسه الإضرار بالبلد أن يتوقف لأن اليمن تعب وتعبنا نحن ويزيد أن نرتاح.

وأضافت: نطلب ذلك لتطور اليمن ونخرج من المهاترات السياسية المديته ونرجع بلادنا ديمقراطياً، وتقام الانتخابات في التوقيت الزمني المحدد ب ٢٧ أبريل ٢٠١١م.



أحد ضحايا الحراك الانفصالي يروي مأساته:

ضربوني بالبنادق والحجار وقطعوا أذني وأعضاء من جسدي

الأخير، فلإزالة مرتكبو جرائم القتل والتقطعات - التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية واستهدفت مواطنين أبرياء - طلقاء لم تظهر يد العدالة بعد، وعلى ذات الصعيد أعلن تقرير قدمته الحكومة إلى مجلس النواب مؤخراً أن حجم الخسائر البشرية الناجمة عن فعاليات الحراك الانفصالي وما صاحبها من أعمال عنف في الفصل الأول من عام ٢٠١٠م بلغ ١٨ قتيلاً و١٢٠ جريحاً، وأوضح أن من بين هذه الخسائر قتل ١٠ وأصيب ٤٨ من العسكريين، كما قتل ٨ مواطنين، وأصيب ٢٧ آخرين، ولفت التقرير إلى أنه جرى إحالة ٨٩ من عناصر الحراك الانفصالي للتحقيق، ونكر التقرير عدد حوادث التفجيرات وإطلاق النار ففي محافظة ٨٧ حادثاً، ووصل عدد حالات القطع والنهب إلى ١٢٤ حالة، أما الإضرار المادية فلحقت بسنة ميان و١٨، إضافة إلى ٢٣ ضراً آخر.

وفي محافظة الضالع وقع العدد الأكبر من حوادث التفجير وإطلاق النار بعدد ٤٧ حادثاً، تلحقها محافظة لحج ٣٦ حادثاً، ثم آين ٤ حوادث، ونالت الأخيرة النصيب الأكبر من حوادث القطع والنهب بعدد ٨٦ حادثاً، لتلتها لحج حيث وقع ٢٨ حادثاً، من بعدها الضالع ١٠ حوادث.

ورأى التقرير الذي قدمه نائب وزير الداخلية اللواء صالح الزعري أن ما تقوم به عناصر الحراك الانفصالي لا يعد تعبيراً سلمياً مشرعاً عن الرأي ولا يدخل في إطار الحريات العامة، وقال إن عناصر الحراك تمارت في ارتكاب العديد من الأعمال التخريبية تمثلت في إتارة الشغب والفوضى، ونشر ثقافة الخوف والارهاب، وارتكاب العديد من الاختلالات الأمنية وجرائم القتل والتفجيرات وإطلاق النار وإحراق الإطارات وقطع الطريق العام، وأفاد أن الأمر تطور إلى استخدام السلاح في الاعتداء على رجال الأمن والمواطنين والقيام برشق بعض المحلات التجارية ونهب الممتلكات الخاصة والعامة.

وأضاف أن أجهزة الأمن التزمت باستخدام سياسة ضبط النفس وعدم الرد على الاستفزات والاعتداءات المتكررة على الأفراد ونقاط التفقيش ومقرات العمل إلا في حالة الدفاع عن النفس ودرء الخطر عن المواطنين، ثم استنكر قائلاً: إلا أن ممارسة جرائم القتل على الهوية والتقطيع والنهب للممتلكات قد فرض على أجهزة الأمن القيام بمسؤولياتها الوطنية في ردع وضبط تلك العناصر وملاحقتها وتقديمها للعدالة.. وأنهم التقرير قوي الحراك الانفصالي بالسعي إلى تدمير التنمية والاستثمار والسياحة، والإساءة إلى سمعة اليمن وبوره، ومحاولة الإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، واعتبر أن ذلك يضع على كامل الجميع واجب التضامن الحضاري وبقوة القانون لولئك الخارجين على القانون.

إلى المدينة، وبحسب ضابط البحث في المستشفى فإن أحمد يتلقى العلاج بناءً على توجيهات مدير الأمن، ويقول أحمد إنه سيعود إلى قريته فور مغادرة المستشفى، حيث لا يعلم أن أولاده الأربعة وزوجته قريبة بالحادثة أم لا.

أحمد وهو ملقى على سرير المرض في المستشفى ينتظر بفارغ الصبر شيئاً واحداً فقط هو خير القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة.. لكن على ما يبدو أن ذلك لن يتحقق في الوقت القريب، حيث لم يكن الضحية الأولى لعصابات الحراك الانفصالي، وربما لن يكون المساعده من أجل العيشين

أحكام بالسجن على 5 متهمين بجرائم تمس أمن الدولة

قضت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بمحاكمة حضرموت بالحسب عشر سنوات لاربعه متهمين أدبونا بارتكاب أفعال مجرمة قانوناً تمس بأمن الدولة الداخلي، ودان الحكم الصادر السميت بإدانة المتهمين عبدالله راجح زين المهدي وسالم علي أحمد الحسيني وناصر محفوظ سالم بالقانون، وناصر عبدالله عميد بالمقتال بارتكاب جرائم ماسة أمن الدولة الداخلي تشمل الاعتداء على السكتور وإثارة عاصبان عديم وتحريض الناس ضد السلطات القائمة بموجب الدستور، وكذلك تحريضهم على عدم الانقياد للقوانين ونشر وإذاعة أخبار مغرضة تكفر السلم والسكينة العامة والأمن العاصم إلى ذلك قضت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بمحاكمة حضرموت بالحسب سنة للثمان خالد حنيس باطنية ووضعه تحت رقابة الشرطة مدة سنة أخرى وذلك في ضوء إدانته بتبريد شعارات تحريضية للمواطنين.

مشروع «لوتاه» الخيري.. عالم أجهضه الفساد

الكثبات لم تلق صدق أو استجابة لدى بعض الجهات المعنية بتقديم التسهيلات لهذا المشروع الرائد.

مدير كهرباء الضالع يعقب

بعث مدير منطقة كهرباء الضالع تعقيباً على ما نشرته الصحيفة الإسيوع الماضي عن كهرباء الضالع.. وعلاً بحق الرد تنشره كما جاء: الأخ/ رئيس صحيفة «الميثاق» المحترم حياكم الله،

مشروع أرض الجراح كتب عنه الدكتور عبدالعزيز الفالح وآخرون إلا أن ذلك

مدير عام المنطقة /م/ سيف صالح حمود